إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية

ورقة عمل

مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع

تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الإعمال

التحديات– الفرص – الآفاق

المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة

في الفترة من 10–11 نوفمبر 2009 م

مقدمة من :

د. السنوسى محمد الزوام *

أ. مختار محمد ابراهيم

قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سبها – ليبيا

الملخص :

أن الأزمة المالية العالمية التى عصفت باقتصاديات العالم فى المنتصف الثـــاني مـــن العـــام 2008 م أظهرت مدى ضعف النظم و الإجراءات المتبعة فـــي إدارة المـــوارد والإمكانيـــات المتاحة في ظل عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي والتوجهات الرأسمالية ، ويعتبر الفشل في إدارة الائتمان المصرفي ومخاطرة من العناصر الأساسية المسببة لهذه الأزمة وهو مـــا دفـــع الباحثان للقيام بإعداد ورقة بحثية عن إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بغية توضيح متطلبات تحقيق الاهداف المرجوة من السياسات الائتمانية في تمويـــل الانـــشطة الاقتـــصادية وحـــسن استخدام الموارد المتاحة مع تجنب الوقوع فى المخاطرة ، وإبراز آليات تقييم مخاطر الائتمان ودور وظائف الإدارة في الحد من هذه المخاطر ، وتوفير المناخ المناسب للعمـــل المـــصرفي وطمئنة المتعاملين.

Abstract

The global financial crises that hit the world economies in the second half of the year 2008, has shown how weak and ineffective the financial system and procedures that had been used in the past years particularly, for the management of the available resources under the light of globalization, opened economies and capitalism regulations. One of the major causes of such crises can be attributed to the lack and the frailer of the adopted banking credit managements and its risks.

The purposes of this paper are to study the banking credit risks management in order to clarify the requirements of achieving the desired objectives of credit policies in the financing of economic activities, suitable use of the available resources meanwhile avoiding the risk. Highlighting the evaluation mechanisms of credit risk. The role of management functions to reduce these risks**.**

الإطار العام للدراسة :

المقدمة :

وضع النظام المصرفي العالمي بصفة عامة والنظام المصرفي الأمريكي بصفة خاصة في دائر الاتهام باعتباره المسبب الرئيس في الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية تعاني منها جميع الدول وخلفت كسادا" وانكماشا" فى اقتصاديات العالم ،لذلك يعكف المحللون الماليون والاقتصاديون والقانونيون وغيرهم على مراجعة وتقيم السياسات المصرفية خاصة الائتمانية منها لإعادة بناء الثقة في الجهاز المصرفي وحتى لا تتكرر مثل هذه الأزمات مستقبلا .

ومن أهم المسائل التى يجب التركيز عليها (مخاطر الائتمان المصرفى) وكيفية إدارته فى ظل الأزمة المالية حتى يستعيد الجهاز المصرفى العالمي عافيته .

وهذا الموضوع الذي وقع اختيار الباحثان علية هو جزء من موضوع اكبر وهو إدارة الاصول المصرفية (القروض– الودائع – الأوراق المالية)، رغم ان القروض بمفردها تمثل الجانب الأكبر من قيمة أصول المصارف .

ويعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنة مقارنة بالاستثمارات الأخرى وبالتالي فهو يحقق للمصارف وبصورة أكثر فاعلية هدف الربحية profitability .

والائتمان المصرفي كما له عوائد فهو يحمل فى طياته مخاطرة risk مثل عدم قيام المقترض بسداد القرض وفوائده فى الوقت المحدد .

فالمخاطر المصرفية تعني عدم تأكد المصرف المقرض من قيام المقترض وهو العميل (فرد أو منشاة) بسداد القرض الذى حصل عليه فى موعد استحقاقه ،ويشمل ذلك مخاطر الائتمان المصرفى الأخرى بجانب القروض وأهمها بطاقات الائتمان المصرفية ،وكذلك خصم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات .

وهناك العديد من آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي منها الطريقة الشهيرة المعروفة بالعناصر الخمسة (5c's) التى تشتمل على تقييم شخصية العميل ,الطاقة الافتراضية ،رأس المال ، الضمانات المقدمة ،الظروف الاقتصادية ، بالإضافة الى ذلك هناك آليات أكثر حداثة لتقييم مخاطر الائتمان ،وذلك بإضافة متغير سادس وهو متغير الرقابة

control ويقصد به الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان ، وقد توقف المحللون الماليون والائتمانيين عند هذا العنصر كثيرا كسبب لحدوث الأزمة المالية الأخيرة ، على أساس خروج الجهاز المصرفي العالمي عن الضوابط القانونية أو عدم وجود تلك الضوابط أصلا أدى الى جنوح السياسات الائتمانية بعيدا عن أدبيات الإدارة العلمية المصرفية .

ومن الآليات الحديثة لتقييم مخاطر الائتمان إضافة متغيرات أخرى للعناصر الستة السابقة ، أهمها الأموال المتاحة للإقراض ، التسعير الائتماني ، مستوى اتخاذ القرار الائتماني ، وهناك العديد من الاجرارت القانونية لحماية المصرف من مخاطر الائتمان المصرفي ، مثل تحرير اتفاق شرطي يعطى للمصرف الحق فى وضع قيود على التصرفات المستقبلية لإدارة المنشاة اذا لزم الآمر ،أو طلب تقديم رهن فى صورة أوراق مالية أو اشتراط سداد الفوائد مقدما ، هدا فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة ،أما فيما يتعلق بالمخاطر العامة يمكن للمصرف ان يتفق مع العميل على تعويم سعر الفائدة أو سداد القرض على دفعات .

ومما سبق وقع اختيار الباحثان على هذا الموضوع لأهميته فى إصدار قرار منح الائتمان منذ البداية و تأثيره على أسعار الفائدة وكذلك كيف يمكن للمصرف التحكم فى تلك المخاطر الائتمانية ؟.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول إدارة مخاطر الائتمان المصرفى وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ماهية آليات ونماذج تقييم مخاطر الائتمان المصرفي
- ماهر دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول بالبحث موضوعا" من الموضوعات التي تزايدت أهميته فى الآونة الأخيرة كسبب من أسباب الأزمة المالية العالمية آلا وهو الفشل فى إدارة الائتمان المصرفي بسبب تزايد المخاطر الائتمانية المصرفية الآمر الذى أدى الى زيادة حالات الفشل والتعثر المالى لدى العديد من المؤسسات المالية والمصرفية ومن هنا جاءت هذه

الدراسة لتسلط الضوء على آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي ودور وظائف الإدارة فى الحد من مخاطر الائتمان المصرفى.

هدف الدراسة:

وتهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة ماهية المخاطر الائتمانية المصرفية وأنواعها والسياسات الوقائية في منح الائتمان كما تهدف الى معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيه وصولا لوضع مدخل مقترح بشكل محدد أمام المصارف لإدارة المخاطر الائتمانية فى ظل الأزمات المالية .

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف هذا البحث سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة المصادر والمراجع المحاسبية والمصرفية والدوريات العلمية والدراسات الأكاديمية السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث وكذلك جمع الملاحظات والبيانات وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة .

تقسيم الدراسة :

قسم الباحثان هذه الورقة البحثية لعدة نقاط أهمها مفاهيم أساسية عن الائتمان المصرفى ،التعريف بماهية المخاطر الائتمانية وأنواعها واليات تقيمها والتحكم فيها ودور وظائف الإدارة فى الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للائتمان المصرفي

ماهية الائتمان المصرفي وطبيعته :

ان كلمة الائتمان مأخوذة من الأمان ،فالمصرف عندما يقرض العميل قرضا فهو يأتمنه عليه وعلى العميل ان يعيد القرض فى موعده، إذن عملية أعطاء المصرف لنقوده هي فى الواقع ائتمان ، والمصطلح الانجليزي لكلمة ائتمان هو credit ويوصف الشخص بأنه جدير بالائتمان اذا كانت المسموعات الائتمانية عنة جيدة (زياد رمضان ، 1997).

ويعرف الائتمان بأنه "الثقة التى يوليها المصرف لشخص ما سواء كان شخصا" طبيعيا" ام معنويا" ، بان يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه فى غرض محدد ، خلال فترة زمنيه متفق

عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد القرض فى حال توقف العميل عن السداد" (زياد رمضان ، 2008) .

ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المصارف لاحظت هذه المصارف ان قسما كبيرا من المودعين لا يقوموا بسحب ودائعهم لفترات طويلة ، ففكرت المصارف باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، وبعد إن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه ، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ موظفو الائتمان انه باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم .

أهمية الائتمان المصرفى :

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان من زوايا مختلفة

أولاً :أهميته للمصرف مانح الائتمان

تعد وظيفة منح القروض و التسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي حيث يتم استخدام نسبة من موارده المختلفة (ودائع ومدخرات) في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة ،وتحقق المصارف من وراء ذلك عوائد مالية . تشكل النسبة الكبرى من الأرباح المحققة من النشاط المصرفي .

ثانياً: أهميته للمقترض (أفراد أو شركات)

الحصول على القروض و التسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعملها .

ثالثاً: أهميته للمجتمع

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية ، وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع و تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية .

وبذلك أعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن على الجانب الأخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه

فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدى إلى الكساد ، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخميه ، وكلا الحالتين تسبب أثار اقتصادية غاية في الخطورة ، وقد يصعب أحياناً معالجة الاختلالات التي تحدثها في هيكل الاقتصاد.

وهذا يقتضي أن يكون هناك توافق بين حجم الأموال المتاحة للائتمان وتوقيتها مع حاجات ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية للمجتمع فالزيادة فيه تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجات كافية في الأجل القصير فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في حتمية تضخم تزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني في حين يحصل الانكماش عندما تتردد المصارف التجارية في تقديمه رغم حاجة الاقتصادية لذلك ، واللازمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة خير شاهداً على ذلك ، حيث تراجعت مبيعات العديد من الوحدات الاقتصادية و إفلاس البعض الأخر ودخول الاقتصاد في حالة الكساد العام . لذلك يجب أن توجد سياسة ائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي.

وظائف الائتمان المصرفى :

للائتمان المصرفي دورا أساسيا فى حياتنا الاقتصادية ، ويمكن تلخيص أهم وظائف الائتمان فى الأتي : (ناظم الشمري ،1999) .

1- وظيفة تمويل الإنتاج : ان احتياجات الاستثمار الانتاجى المختلفة تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤس الأموال ، لذلك أصبح اللجوء للمصارف آمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة .

2- وظيفة تمويل الاستهلاك : اى تمويل المستهلكين الذين يرغبون فى شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقدا ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك اى وقت شراء السلعة ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة للفوائد على أقساط أو فى موعد يحدد حسب الاتفاق .

3- وظيفة تسوية المبادلات : ان قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد أو كيفية وسائل الدفع فى المجتمع ،فزيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من اجمالى مكونات عرض النقد يعنى استخدام الائتمان استخداما واسعا فى تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة ذلك فى الدول المتقدمة .

المبحث الثاني : مخاطر الائتمان المصرفى وآليات تقييمها

المخاطر عموما هي عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله ، وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50% زاد الخطر ، وكلما اقترب الحدوث من 100 % أصبح الخطر أكيد الحدوث وكان من الأفضل عدم اتخاذ القرار المؤدى لحدوث الخطر ، وقرار منح الائتمان مثل غيرة من القرارات له مخاطرة النابعة من عدم التأكد من نتائجه وبالتالي يجب الالتزام بالسياسة الائتمانية المعمول بها فى المصرف لان ذلك يؤدى الى تخفيض درجة المخاطرة أو القضاء عليها .

عناصر الخطر فى السياسة الائتمانية للمصرف :

قد تتضمن السياسة الائتمانية للمصرف العديد من عناصر الخطر الكامنة فيها ويرجع لسبب أو أكثر من الأسباب التالية (شحاتة ، 1990) :

1- جمود السياسة الائتمانية للمصرف وعدم مسايرتها للمتغيرات وخاصة :

- تعليمات المصرف المركز.
- المنافسة الشديدة التي يتعرض لها المصرف .
- ظروف العولمة وعدم التكيف مع مقتضياتها .
- ثورة الاتصالات وعدم الاستفادة منها فى معاملات المصرف .
- عدم تحول المصرف إلكترونينا .
- ظروف الدولة والدول المجاورة اقتصاديا وسياسيا .

2- التشدد الغير المبرر في كل أو بعض ما يلي :

- شروط منح الائتمان .

- الإجراءات المعقدة فى منح الائتمان .
- طلب الضمانات .

3- عدم ملائمة الساسة الائتمانية لظروف السوق المحلى و الإقليمي والدولي .

4- التساهل الكبير فى شروط منح الائتمان وفى التحصيل وفى طلب الضمانات مما يجذب متعاملين غير جيدين ويؤدى الى زيادة مخاطر عدم الوفاء وزيادة نشؤ مخاطر ديون هالكة ، وهذا ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية وكان سببا رئيسيا لنشؤ الأزمة المالية العالمية .

5- الإهمال فى وضع المعايير وخاصة معايير السقوف الائتمانية ، ومعايير الضمانات التى يتم قبولها خاصة فى القروض طويلة الأجل مما يؤدى الى مخاطر كون هذه الضمانات غير كافية أو الى مخاطر عدم القدرة على الاستفادة منها كما يجب عند نشؤ الحاجة الى ذلك إما بسبب هبوط أسعارها وخاصة اذا كانت بضاعة أو أسهم او سندات او بسبب الإجراءات القانونية والتكاليف المرتفعة التى ترافق نقل ملكيتها الى المصرف ، ولعل ما حدث فى سوق العقارات الأمريكي وانهيار أسعار العقارات التى كانت فى الأساس ضمانات لرهون العقارات والقروض العقارية يوضح بجلاء أهمية هذا العنصر .

6- الإهمال فى النص على أساليب واضحة لمتابعة القروض الحالية وأوضاع المقترض وسمعته وخاصة فى الإقراض طويل الأجل.

مصادر المخاطر الائتمانية :

تتنوع مصادر المخاطر الائتمانية وتتلخص هذه المصادر فيمايلى (عبده ،1988):

1- شركاء الإعمال :

قد يكون احد أعضاء مجلس إدارة المصرف له مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فسيستفيد من المعلومات التى يطلع عليها بحكم عضويته فى إدارة المصرف وهذا يعد صورة من صور تضارب المصالح التى تعد مصدرا هاما من مصادر المخاطر الائتمانية.

2- خطر التمويل :

من المعروف أن المصرف لا يقرض أمواله الخاصة وإنما يقرض أموال المودعين وبنسبة يحددها المصرف المركزي (نسبة القروض الى الودائع) ويتلخص خطر التمويل هنا فى

احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة ، لذلك فالوديعة التى يقوم المصرف بالإقراض منها يجب ان تتصف بصفات منها أنها خاملة اى انها وديعة ادخارية بشكل أساسي .

3- مخاطر عدم التنويع :

و يقصد به هنا عدم توزيع الائتمان على أكثر من جهة ، بمعنى انه من الخطر ان يقوم المصرف بمنح كل قروضه او معظمها لجهة واحدة او عدد محدود من المقترضين ، لذلك يجب ان تنص قوانين المصارف المركزية على نسب محددة من قروض المصرف التى تذهب لمقترض واحد .

4 – القوانين والأنظمة :

تصبح القوانين والأنظمة مصدرا" للخطر إذا تم تغيرها فى غير صالح المصرف ودون إعطاء المصرف مهلة كافية لتعديل وتوفيق أوضاعه بموجبها مثل تغير حجم راس المال ، وتغير نسب الودائع لرأس المال ، وتغير نسبة السيولة ، ونسبة الاحتياطي القانوني .....وهكذا .

5- سمعة المصرف :

اذا ما شاع ان المصرف متساهل نسبيا فى شروط منح الائتمان فان ذلك يجذب إليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء ، والعكس صحيح اى اذا شاع أن المصرف متشدد فى شروط منح الائتمان فان ذلك يؤدى الى نفور متعاملين جيدين عن التعامل معه وبالتالى تتأثر حصة المصرف السوقية سلبا .

6- تقنية المعلومات :

تقنية المعلومات لها مخاطرها فلو دخل المصرف فى مجال التجارة الالكترونية وطلب من المتعاملين استعمال هذه الأساليب الالكترونية فى الإيداع والسحب وما الى ذلك من معاملات مصرفية ،فأول ما يتجه اليه التفكير هو موضوع امن المعلومات information security ، وهناك مخاطر أخرى مرتبطة باستعمال التكنولوجيا منها خطر الفشل فى إقناع المتعاملين باستعمال هذه الأساليب الالكترونية مما يؤدى الى نفور عدد من العملاء من التعامل مع المصرف .

7 – الجمهور :

الجمهور عموما له مخاطرة مثل احتمال نشر الشائعات المغرضة عن إدارة المصرف مما يسبب عزوف بعض المودعين عن إيداع نقودهم ومن ثم يتعزز خطر التمويل ،أو احتمال اشتهار المصرف بين عملاءه بأنه متشدد أو العكس (متساهل) وفى كلا الحالتين يكون الوضع الائتماني فى المصرف غير ملائم .

8 -الخطط طويلة المدى :

وهذه الخطط هدفها تحقيق هدف البقاء والنمو والازدهار والمخاطر التي قد تنشأ عن الخطط طويلة المدى قد تكون ناجمة عن عدم واقعيتها أو عدم قابليتها للتطبيق فى الواقع العملي فينشأ عن ذلك ما يعرف (بفجوة التوقعات) ، وكلما كانت الخطة مفرطة في التفاؤل او التشاؤم كانت الفجوة أوسع .

9 - مخاطر السوق :

وهى المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد عموما أو قطاع اقتصادي معين فتتأثر به جميع المؤسسات المالية بغض النظر عن قوتها أو ضعفها ، ومن أمثلة مخاطر السوق الركود الاقتصادى ، الكوارث الطبيعية ، العدوان الخارجي وهكذا ، ومن طبيعة هذه المخاطر أنها غير قابلة للتنويع وذلك لان الجميع يتأثر بها لذلك فالتنويع لن يكون مجديا للتخلص من مخاطر السوق (الزبيدى ،2002) .

10 - تأثيرات العولمة الاقتصادية :

واهم تلك التأثيرات الانفتاح الاقتصادي والتجاري من حيث زيادة حدة المنافسة من المشاريع الأجنبية للمشاريع المحلية طالبة الائتمان والتأثيرات السلبية لذلك تظهر على عدم قدرة المشاريع المحلية على الوفاء ،بالإضافة الى ذلك فان للانفتاح الاقتصادي تأثيرات على زيادة علاقات المشاريع بالخارج من حيث الاستيراد والتصدير ، وكذلك زيادة انفتاح المصارف على الخارج من حيث منح الائتمان بالعملات الأجنبية كما يعرض المصرف لمخاطر أسعار الصرف (الزبيدى ، 2002) .

أنواع المخاطر التى يتعرض لها الائتمان المصرفى:

يمكن تصنيف مخاطر الائتمان المصرفى الى نوعين أساسيين هما (طه ، 2007) :

اولا : المخاطر العامة (النظامية): وتتمثل فى المخاطر التى يمكن أن تتعرض لهـا عمليـة سداد الائتمان نتيجة لأسباب لا ترجع الى المقترض بصورة مباشرة كتلك التى تتعلق بالنـشاط الاقتصادي أو السياسي بصورة عامة ، وبالتالى فان كافة القروض يمكن أن تتعـرض لهـذا النوع من المخاطر بغض النظر عن نوع القرض وقدرة المقترض ومن أمثلة هذا النوع مـن المخاطر مايلى :

1- مخاطر اسعار الفائدة : ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكـد أو تقلـب الاسـعار المستقبلية للفائدة ، فادا ما تعاقد المصرف مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك اسعار الفائدة السائدة فى السوق وبالتالى ارتفع سعر الفائدة على القروض التى تحمـل نفـس درجة مخاطرة القرض المتفق علية فذلك يعنى أن المصرف قد تورط فى استثمار يتولد عنـة عائد يقل عن العائد الحالى السائد فى السوق .

2- مخاطر التضخم : وهى المخاطر المترتبة عن انخفاض القوة الشرائية للنقود المـستثمرة فـى اصل القرض والفوائد التى يحصل عليها .

3- مخاطر الكساد : ويقصد بها الآثار الاقتصادية السلبية التى تعصف بنشاط المقترض وبالتـالى على قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف .

4- مخاطر السوق : وتتمثل فى تلك المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على السوق بـصورة سـلبية وبالتالى تتأثر قدرة المقترض على السداد (سلطان ، 1989) .

ثانيا : المخاطر الخاصة (غير النظامية) : ويقصد بها تلك المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان والناجمة عن اسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة ومن أمثلـة ذلـك انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة ، الإفلاس ، العسر المالى ، تلف المخزون .....الخ ، وكل تلك المخاطر تؤثر بصورة بالغة على قدرة ورغبة المقترض على سداد ما عليـه مـن التزامات تجاه المصرف ، وبالتالى فان معظم المصارف تقوم قبل مـنح الائتمـان بالبحـث والتحري عن طالب الائتمان ودراسة وتحليل مركزة المالى ، وهناك العديد من النسب الماليـة التى تساعد المصرف على قياس قدر العميل السداد وقياس مدى مـلاءة راس المـال لـسداد مستحقات المصرف فى حالة إفلاس المقترض وتعذر بيع الاصول بقيمتها الدفترية ، وتعـرف

النسب التى تقيس ذلك بنسب ملاءة راس المال كمعدل حقوق الملكية الـــى اجمـــالى الاصـــول والى الاصول الخطرة والى القروض والى الاستثمار فى الاوراق المالية .

آليات (نماذج) تقييم مخاطر الائتمان المصرفى :

هناك خمس نماذج لتقييم مخاطر الائتمان المصرفى وهى :

أولا: نموذج التقييم المعروف بـــ 5CS .

ثانيا : نموذج التقييم المعروف بـــ 6CS.

ثالثا": نموذج التقييم المعروف بـــ 5PS.

رابعا": نموذج التقييم المعروف بـــ PRISM.

خامسا": نموذج التقييم المعروف بـــ L.A.A.P.

اولا: نموذج 5CS.

وهذا النموذج ينطوي على تقييم خمس عناصر هي (هندي ،1996)

1- شخصية العميل Character .

ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية التى تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمـــل نحـــو سداد التزاماته المالية (شخصية ملتزمة أو غير ملتزمة)، وتكمن أهمية هذا العامل فى أن منح الائتمان ينطوي ضمنيا على وعد من المقترض بالسداد عند حلول اجل الدين وبالتـــالى مـــن الضروري التأكد من أن العميل الحاصل على الائتمان هو من الشخصيات الملتزمة نحو الغير .ويعتمد محلل الائتمان فى الكشف عن جوانب شخصية العميل علـــى مـــا يعـــرف بالتـــاريخ الائتماني ويقصد به سمعة العميل من حيث قيامة بسداد ما علية من التزامـــات ســـابقة تجـــاه الغير.

2- الطاقة الاقتراضية Capacity.

تقيس الطاقة الاقتراضية للعميل مدى قدرته على توليد الاموال الكافية لخدمة الـــدين (فوائد القروض) ، ويمكن لمحلل الائتمان الوصول الى تلك الطاقة من خلال التحليل المـــالى

لقوائم العميل المالية، ربحية النشاط لعدد من السنوات السابقة متوسط رصيد النقدية ، وكـذلك يعتبر الباحثين أن الطاقة الاقتراضية هو معيار موضوعي وكمي فى قياس قدرة العميل علـى السداد .

3- رأس المال Capital

ويعبر هذا العنصر عن الوضع المالى للعميل وفقا ما أسفرت عنة نتائج تحليلات قوائمه المالية وهناك بعض النسب المالية التى يمكن الاستعانة بها فى هذا الاطار :

- نسب التداول : وتقيس مدى قدرة العميل على سداد الالتزامات المتداولة من الاصول المتداولة فى الأجل القصير.
- معدلات الاقتراض : وتعطى مؤشرات حول المدى الذي وصل إلية العميل فى تمويل أصـولة من أموال الاقتراض .
- معدلات تغطية الفوائد : وتكشف عن مدى إمكانية قيام صافى ربح العمليات بتغطيـة الفوائـد المستحقة على العميل.

4- الرهن (الضمان) Collateral .

ويتمثل الرهن فى الاصول التى يقدمها العميل الى المصرف كضمان بغرض الحصول علـى القرض ، وهناك العديد من الرهونات التى يمكن أن يقدمه العميل وتقبلها المصارف كـضمان للقروض بحيث إذا توقف العميل عن السداد يحق للمصرف الرجوع والتصرف فى هذا الرهن ، ومن أمثلة الرهونات ، العقارات ، الاوراق التجارية ، الاوراق المالية ، الودائع ....وغيرها ، ومع ذلك فقد تجد المصارف نفسها فى موقف يقتضي منها رفض قبـول بعـض الاصـول المقدمة كرهن بضمان القرض ، فقد أحجمت المصارف الأمريكية فـى نـوفمبر 1992 عـن إقراض بعض الشركات بضمان اوراق تجارية أو عقارات لعدم رغبتها الدخول فـى مـشاكل مصاحبة لهذه الاصول خلال تلك الفترة (طه ، 2007).

5- الظروف الاقتصادية (المناخ العام) Conditions.

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدر العميل على سداد التزاماته والتى قد تكـون غيـر مواتية ،فقد تتوفر الصفات الاربعة السابقة في طالب الائتمـان ولكـن الظـرف الاقتـصادية

المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان – لذلك على إدارة الائتمـــان التنبـــؤ المسبق بهذه الظروف خاصة اذا كان الائتمان طويل الآجل.

ثانيا : نموذج 6CS .

جادل بعض محللي الائتمان حول عدد المتغيرات التى يفترض أن تضمها آليات تقييم مخـــاطر الائتمان المصرفى فقد اشارو الى ستة عناصر وليس خمسة كما اشـــار النمـــوذج الـــسابق ، وتتمثل تلك المتغيرات الستة فى المتغيرات الخمسة السابقة فى النموذج 5CS بالاظافه لمتغير الرقابة (سنتعرض للرقابة على الائتمان المصرفى لاحقا" بالتفصيل) .

ويقصد بمتغير الرقابة الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح الائتمان حيث يجب أن تتفـــق السياسة الائتمانية التى يتبعها المصرف مع القواعد والتشريعات المنظمـــة للعمـــل المـــصرفى وداخل الحدود التى تضعها المصارف المركزية .

ثالثا" : نموذج 5PS. (الزبيدي ، 2002)

تعزز إدارة الائتمان القرار الائتماني بتحليل ائتماني يعتمد على عدد من العناصر تعرف بـــــ 5PS ، وتحليل هذه العنصر الخمسة يعطى لإدارة المصرف ذات الدلالة التى يعطيها نمـــوذج 5CS ولكن بأسلوب آخر ، والعناصر الخمسة وفقا" لنموذج 5PS هي :

1- نوع العميل people

تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخـــصية العميـــل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته .

2- الغرض من الائتمان Purpose.

والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التى يمكن تلبيتها أو التى لا تتناسب مع سياســـة المصرف وصلاحياته .

3- القدرة على السداد Payment.

اي قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده فى الموعد المتفق عليه .

4- الحماية Protection.

اى اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك من خلال تقيـــيم الـــضمانات المقدمة من العميل .

5- النظرة المستقبلية Perspective.

اي اكتشاف حالة عدم التأكد التى تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمـــان ،اي استكشاف الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء داخلية ام خارجية .

ونلاحظ انه رغم اختلاف مـــسميات النمـــوذج 5PS عـــن مـــسميات نمـــوذج 5CS إلا أن المضمون يكاد يكون واحدا" لذلك يثار التساؤل هل عناصر 5PS بديلة عن عناصر 5CS فـــى القرار الائتماني ؟أن الإجابة عن ذلك تنحصر فيما لو أكدنا أن المـــصارف تعمـــل بـــاموال الآخرين فهي حريصة من الناحية القانونية بالمحافظة على أموال الآخرين وإيفاء طلباتهم لهذه الاموال عند الطلب لها ، ولذلك ونظرا" لان الجزء الاكبر من عمليات التشغيل للمصارف تـــتم من خلال تقديم الائتمان فان ذلك يجعل إدارة الائتمان اكثر حرصا" فى انتقاء فى من يقدم لهـــم الائتمان تجنبا" للمخاطر وضمانا" لقدرتها في إعادة تحصيل ما قدمته مـــن ائتمـــان وضـــمانا" بقدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين عندما يطلبون أموالهم المودعة لدى البنك .

رابعا": نموذج PRISM.

يعتبر نموذج **PRISM** احدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية فى التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل (الزبيـــدي ،2002) وتتكون عناصر هذا النموذج من الأتي :

1- التصور Perspective .

ويقصد بالتصور الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها مـــن قبـــل إدارة الائتمان بعد منحة ، ومضمون هذه الأداة هي القدرة والفاعلية على :

- تحديد المخاطر والعوائد التى تحيط بالعميل عند منحة الائتمان .
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل .

2- القدرة على السداد Repayment .

ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض وفائدته خلال الفترة المتفـــق عليها ويتم التركيز هنا على المصادر الداخلية التى تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمتـــه من التزامات .

3- الغاية من الائتمان Intention or Purpose .

بمعنى تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والقاعدة أن الغاية من الائتمان يجب أن تكون عنصرا" أساسيا" عند منح الائتمان .

4- الضمانات Safeguards .

ومضمون هذا العنصر هو تحديد الضمانات التى تقدم للمصرف ليكون ضامنا" لاسترجاع الائتمان لمواجهه احتمالات عدم القدرة على السداد ، ويمكن أن تكون الضمانات داخلية وهي التى تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية .

5- الإدارة Management .

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري يشمل :

- العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على أسلوب العميل فى إدارة أعماله ، تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان وتحديد ما اذا كان العميل يتسم بتنويع منتجاته أم لا .
- الإدارة :ومن خلالها يتم التعرف على الهيكل التنظيمي للعميل ، السيرة الذاتية لمدراء الاقسام وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

خامسا" : نموذج L.A.A.P . (ابوكرش ، 2005).

ويتكون من عدة عناصر هي :

1- السيولة Liquidity

سيولة العميل تعود الى قدرته على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها وهناك مجموعة من الادوات المالية التى تستخدم فى هذا المجال مثل نسبة السيولة ، نسبة السيولة السريعة ورأس مال العامل .

2- النشاط Activity.

بمعنى مبيعات اكثر تتطلب تمويل اكبر اما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية ، وهناك عدة مقاييس يمكن استخدامها فى هذا المجال منها :

- دوران الذمم المدينة = المبيعات /الذمم المدينة .
- معدل فترة التحصيل = الذمم المدينة / المبيعات x 360 .
- دوران المخزون = المبيعات / المخزون .

- دوران مجموع الاصول = المبيعات / مجموع الاصول .

3- الربحية Profitability.

بمعنى أن الإرباح المناسبة هي التى تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للعميل وهناك عدة مقاييس يمكن استخدامها فى هذا المجال منها :

- العائد على الاصول (الاستثمار) = صافى الدخل / مجموع الاصول .
- هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات .
- العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية .

4- الإمكانيات Potentials .

أن إمكانيات الشركة (العميل) يمكن التنبؤ بها فى المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة والموارد البشرية والموارد المالية .

المبحث الثالث : دور وظائف الإدارة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

لاشك ان وظائف الإدارة يمكن ان تلعب دورا رئيسيا فى الحد من مخاطر الائتمان المصرفي بل والقضاء عليها تماما ، ونعرض فيمايلى لما يمكن ان تلعبه وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم ورقابة فى الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

أولا: التخطيط الائتماني :

يعد التخطيط عنصرا أساسيا من عناصر الإدارة وهو أداه هامة تساعد المدير فى اتخاذ القرارات وتقييم الأداء ، والتخطيط الائتماني على درجة كبيرة من الأهمية فى المصارف التجارية ، فعدم التخطيط للائتمان فى المصرف يؤدى حتما الى تخبط الإدارة الائتمانية فى قراراتها مما ينعكس بآثار سلبية على نتائج الأعمال .

ومن أهم مقومات التخطيط الائتماني بالمصارف التجارية مايلى (بشاي،1981) :

- ان يسخر الائتمان المخطط له لتحقيق اهداف الاقتصاد الوطني لذلك يجب ان تكون الخطط الائتمانية مرنة .

- ان يكون الجهاز المصرفي هو الجهاز الوحيد الذى تنساب له الموارد التمويلية .
- ان تترك أسعار الفائدة تتقلب بين حد أدنى وحد أقصى .
- ان يكون هناك نوع من الرقابة المصرفية على النشاطين الجاري والاستثماري للوحدات الاقتصادية اثناء تنفيذ الخطة الائتمانية وذلك لغرض التأكد من ان تلك الوحدات تستخدم الائتمان فى الإغراض المتفق عليها .

ومن الطبيعي انه قبل وضع الخطة الائتمانية يجب تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية جيدا من حيث اتجاهات الاقتصاد الوطني من رواج أو كساد ومستوى المعيشة واتجاهات الإنفاق الحكومي والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقدرة العاملين على تنفيذ الخطة الائتمانية .

العمليتين الرئيسيتين فى التخطيط الائتماني (جودة ، 2008) :

1- التخطيط للسيولة ، المقصود بسيولة الأصل مدى سهولة تحويله الى نقد بأقل خسارة وأقصى سرعة ، اما سيولة المصرف فيقصد بها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها ، ويقوم المصرف بتخطيط السيولة على مستوين الأول يتعلق بإدارة الاحتياطات القانونية النقدية المطلوب التقيد بها ، والثاني يتعلق باحتياجات المصرف من الأموال لفترة مستقبلية .

وهناك عدد من الاستراتيجيات التى يمكن ان تتبعها المصارف فى مجال التخطيط للسيولة فى ظل عدد من النظريات (جودة ، 2008) :

- نظرية القرض التجاري : حيث تقوم المصارف بمنح القروض للأجل القصير تكون مواعيد استحقاقها مماثلة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى المصرف .
- نظرية الدخل المتوقع : حيث تقترح هذه النظرية ان احتياجات السيولة ينبغي ان تربط بالدخل المتوقع للمقترض أي قدرته على دفع إقساط القروض .
- نظرية القدرة على التحول : حيث يمكن تلبية احتياجات السيولة من أصل قريب مثل الأوراق المالية القابلة للبيع ، وبالنسبة للقروض طويلة الأجل وغير منتظمة الدفع يمكن مقابلة سيولتها عن طريق ملكية المصرف لسندات حكومية قابلة للبيع .

- نظرية إدارة الالتزامات : يمكن للمصرف ان يلبي احتياجات السيولة لديه من خلال الافتراض من أسواق المال اى زيادة التزاماته وعندما يحتاج المصرف لأموال بشكل فوري فا بإمكانه استخدام أدوات معينة كإصدار شهادات الإيداع والأوراق التجارية .

وقد يواجه المصرف عسرا ماليا كما هو الحال فى ظل الأزمة المالية الحالية حيث لا تستطيع المصارف الوفاء بالتزاماتها ، والعسر المالي اما بسيط واما خطير فالعسر البسيط يطلق علية العسر الفني ، والعسر الخطير يطلق علية العسر الحقيقي ، والعسر الفني يحدث عندما لا يكون لدى المصرف نقد جاهز كاف لسداد حاجاته لفترة زمنية محددة يستطيع بعدها سداد تلك الالتزامات إي ان المصرف لديه أموال كافية ولكن ليست سائلة .

اما العسر الحقيقي فهو يتعلق بإفلاس المصرف وعدم كفاية الأموال المحصلة لسداد الالتزامات المالية علية، والعسر بنوعية يجعل التخطيط للسيولة امرا" استراتيجينا، فإدارة المصرف الجيدة هي التى تستطيع ان تحافظ على مركز سيولة جيدة وبأقل نقدية بالخزينة.

2- **التخطيط للربحية** :من اهم اهداف المصرف الحصول على عائد مناسب للمالكين والمساهمين وذلك من خلال الوصول للاستخدام الامثل للأموال المتاحة .

ولاشك ان هناك تعارض بين هدف السيولة وهدف الربحية ، فإدارة المصرف لن تحقق سيولة عالية إلا على حساب قدرتها على تحقيق الارباح ، وبناءا عليه فان الربحية والسيولة هدفان متعارضان وعلى إدارة المصرف التوفيق بينهما استنادا" الى مبدأ العوائد المتوقع الحصول عليها من استثمار اموال المصرف بالمخاطر التى يمكن ان تحدث عند عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات التي علية (بشاي ، 1981) .

مقاييس الربحية :

للربحية عدد من المقاييس اهمها :

- العائد على الاستثمار ويمكن أيجاد هذه النسبة بالمعادلة التالية :

العائد على الاستثمار = صافى الربح بعد الضريبة / مجموع الاصولx 100%

ويستخدم العائد على الاستثمار للحكم على مدى كفاءة الإدارة فى استغلال الأصول أو الموجودات ومن الأفضل توخي الحذر عند استخدام هذا المعدل فقد تكون الأصول مقومة بأكثر أو اقل من قيمتها الحقيقية مما قد يعطى معلومات مضللة (Palfreman ،1984) .

- العائد على حقوق الملكية ويمكن استخراج هذا العائد من خلال المعادلة التالية :

العائد على حقوق الملكية = صافى الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية .

وعلى الإدارة دائما إجراء مقارنة معيارية بين معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف وللمصارف الاخرى ، ولنفس المصرف خلال عدة اعوام .

ولأهمية هذا العائد يمكن القول ان المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد اساسا على مدى تحقيق هذا المدير للعائد على حقوق الملكية (Higgs , 1982.) .

- هامش الربح من الفوائد ويمكن استخراج هذا المعدل من خلال المعادلة التالية

هامش الربح من الفوائد = الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة / الاصول العاملة X 100%

حيث يقصد بالأصول العاملة تلك الأصول التى تقوم بتوليد الارباح من اعمال المصرف الأساسية وهى قبول الودائع والإقراض ، وبذلك فهى تشمل الاصول كافة عدا النقدية والاصول الثابتة .

اما من حيث أساليب التخطيط للأرباح فيمكن تجهيز قائمة الدخل التقديرية للفترة المقبلة ، حيث تستخدم هذه القائمة كأداة للرقابة فى نهاية الفترة بعد مقارنتها مع الأرقام الفعلية التى تحققت خلال الفترة ، وحتى تعد قائمة الدخل التقديرية يتم أولا" إجراء الدارسات اللازمة وعمل التنبؤات المطلوبة ومن تم يتم تجهيز قائمة الدخل التقديرية للفترة المقبلة بالمبالغ المتوقعة .

وفيما يلي قائمة دخل افتراضية لإحدى المصارف فى عام 2008 :

قائمة الدخل التقديرية عن عام 2008 (الف دينار)

الإيـــرادات مـــن الفوائـــد والعمولات		
الفوائد الدائنة	1000	
الفوائد المدينة	(2000)	
صـــافى الفوائـــد او هـــامش الفائدة	8000	
صافى العمولات	3000	
صافى الفوائد والعمولات		110000
الإيرادات من غير الفوائـــد والعمولات		
مقبوضات أربـــاح شـــركات تابعة	1000	
أرباح ادوات مالية	1500	
إيرادات تشغيلية اخرى	500	
		3000
صافى الإيرادات التشغيلية		14000
المصروفات		
نفقات الموظفين	1000	
الاستهلاكات	1200	

مخصص تسهيلات ائتمانية	2000	
مجمـــــوع المـــــصروفات التشغيلية		(4200)
صافى الدخل من التشغيل		9800
ايرادات غير تشغيلية		900
صافى الدخل قبل الضرائب		10700
ضريبة الدخل (40 %)		(4280)
صافى الدخل بعد الضريبة		6420

المصدر: رمضان ، 2008 .

ثانيا":التنظيم الائتماني :

ترتبط إدارة الائتمان بالإدارة العليا لما لها من أهمية كبيرة فى تحديد مدى ربحية المصرف أو حجم خسارته ، وطبيعة عمل إدارة الائتمان تجعلها على دراية كاملة بالمعلومات المتعلقــة بالمتعاملين والمصرف وهذه المعلومات ينبغي ان تكون سرية لذلك فان الاشراف المباشر مــن الإدارة العليا على إدارة الائتمان يكون بهدف حسن سير الأمور فيها.

وفى نفس الوقت ترتبط إدارة الائتمان بعلاقات وثيقة مع باقي إدارات المصرف وأقــسامه بحكم طبيعة عملها والاتصالات هنا تكون باتجاهين لذلك يكون من الضرورى وجود تنــسيق جيد بين أدارة الائتمان والإدارات الاخرى فى المصرف لكى يؤدى العمل بكفاءة .

المهام الأساسية لإدارة الائتمان : (رشيد جودة ،1999)

1- استقبال نماذج طلبات التسهيلات من طالب الائتمان وترتيب المقابلات الشخصية منهم وتجميع المعلومات اللازمة عن أعمالهم وعن السوق .
2- دراسة متأنية وتحليل دقيق شامل لطلبات التسهيلات .
3- مناقشة المعلومات المتقدمة فى نماذج التسهيلات وعرض نتائج الدراسة على متخذي القرار .
4- اتخاذ الإجراءات الفنية والتنفيذية المتعلقة بمنح الائتمان .
5- إدارة التسهيلات الممنوحة للمتعاملين ومتابعة كيفية توظيفها والتطورات التى يمكن ان تطــرأ بالخصوص .
6- متابعة المتعاملين فى تسديد التزاماتهم واتخاذ الإجراءات ضد المتأخرين .
7- المحافظة على سرية المعلومات المتداولة وحفظ المستندات .

ومن أهم الأدوات المستخدمة فى التنظيم الائتماني إجراء موائمة بين مصادر الأموال واستخداماتها والجدول التالى يوضح ذلك فى مصرف افتراضي :

جدول موائمة الاموال النقدية مع استخداماتها(مليون دينار)

مصادر الأموال النقدية		الاستخدامات								
المصادر	الاجمالى	الصندوق	الاحتياطيات النقدية	أرصدة لدى مصارف اخرى	أذون خزانة وسندات خزانة	تسهيلات ائتمانية مباشرة	استثمارات أخرى	اصول ثابتة	استخدامات اخرى	الاجمالى
ودائع المصارف الاخرى	5	–	–	4	1	–	–	–	–	5
ودائع جارية	40	5	8	2	6	15	4	–	–	40
ودائع توفير	50	4	10	–	2	27	7	–	–	50
ودائع لآجل	50	3	10	3	–	34	–	–	–	50
تأمينات نقدية	10	–	–	–	10	–	–	–	–	10
رأس المال المدفوع	12	–	–	–	–	–	–	8	4	12
أرباح محتجزة	3	1	–	–	1	–	–	–	1	3
مصادر اخرى	1	–	–	–	–	–	–	–	10	1
اجمالى المصادر	171	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اجمالى التوزيعات	–	13	28	9	20	76	11	8	6	171

المصدر : (جودة ، 2008).

ووفقا لهذا الجدول تعتمد طريقة التوزيع على اساس ان يتم توزيع كل مورد على الاستخدام او الاستخدامات التى تناسب استحقاق المصدر، فشراء الأصول الثابتة يتم عادة من راس المال وليس من ودائع العملاء ، والتسهيلات الائتمانية المباشرة تتم من ودائع العملاء وليس من ودائع المصارف الأخرى .

إن عملية توزيع مصادر الأموال النقدية على استخداماتها تتم وفق الأهـداف الموضـوعة للفترة القادمة فيما يتعلق بالسيولة ومستوى التوظيف ومعدلات الربحية المخططة .

ثالثا":الرقابة على الائتمان

من اهم اسباب أزمة الائتمان العالمية ضعف أو غياب أو عدم فاعلية الرقابـة الائتمانيـة لذلك ركز المحللون الائتمانيين على وظيفة الرقابة تحديدا كأحد أسباب تداعيات ألازمة المالية العالمية الأخيرة.

وتلجأ السلطات النقدية فى عملية تنظيم الائتمان الى ثلاث انواع من الرقابة فى هذا المجال هى :

1 - **الرقابة النوعية على الائتمان :**

تتعلق الرقابة النوعية على الائتمان بالوسائل التى يمكنها التأثير فى الائتمان المـصرفى مـن حيث النوعية وليس الكم ، وتهدف هذه الرقابة الى توجيه الائتمان الى القطاعـات المرغـوب فيها من جانب السلطات النقدية (رمضان ، 2008).ويتم ذلك من خلال :

- اشتراط موافقة المصرف المركزي على القروض التي تزيد عن مبلغ معين .
- إصدار تعليمات مكتوبة تنص على عدم السماح للمصارف بمنح الائتمان فى مجـالات غيـر مرغوب فيها .
- إعادة خصم الاوراق التجارية التى تتعلق بمجالات معينة كالإنتاج او الإسكان.
- تخفيض اسعار الفائدة على القروض فى المجالات المرغوب فيها .

2- **الرقابة الكمية على الائتمان :**

تهدف الرقابة الكمية على الائتمان للتأثير فى الحجم الكلى للائتمان الذى تقـوم المـصارف بمنحة الى عملائها وبالتالى يتم التركيز على حجم الاموال النقدية المتوفرة لـدى المـصارف وهناك اربعة وسائل تستخدمها المصارف المركزية فى مجال الرقابة الكمية علـى الائتمـان (بشاي ، 1981) .

- سعر إعادة الخصم : تلجا المصارف الى إعادة خصم الاوراق التجاريـة المخـصومة لـديها بواسطة المصرف المركزي وذلك مقابل نسبة معينة يأخذها المصرف المركزي تسمى سـعر أعادة الخصم ، ويكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الخصم الذى يحصل علية المـصرف من خصم الأوراق التجارية لعملائه وبالتالى فسعر إعادة الخـصم يـشجع المـصارف او لا يشجعها على إعادة خصم الأوراق التجارية التى لديها مما يؤثر فى حجم النقود التـى لـديها ويزيد من قدرتها على منح الائتمان .

وتسلك المصارف المركزية احد مسلكين فى هذا المجال اما تعديل سعر إعادة الخصم او التشدد والتساهل فى شروط إعادة خصم الأوراق التجارية.

ويشك كثير من الاقتصاديين فى جدوى سعر أعادة الخصم كعلاج للتأثير على حجم الائتمان المصرفى ويرجع ذلك لأسباب منها ، ان تكلفة الاقتراض تشكل نسبة محدود من التكلفة الكلية للمنح ، وجود فائض سيولة لدى المصارف مما قد يقلل من اعتمادها على المصارف المركزية بقصد الإقراض .

- عمليات السوق المفتوحة :

وهى وسيلة تستخدمها المصارف المركزية لتأثير على حجم الائتمان وذلك من خلال قيام المصارف المركزية بعمليات شراء أوراق مالية وبيعها فى أسواق النقد والمال (عبدا لله ،1999) فاذا رغب المصرف المركزي فى سحب جزء من الاموال الفائضة لدى المصارف التجارية فانه يقوم ببيع اوراق مالية فى السوق ويقبض ثمنها من هذه المصارف مما يخفض من قدرتها على منح الائتمان .

اما فى حالة الكساد فان المصرف المركزي يدخل السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل شيك مسحوب على المصرف المركزي يحصل علية البائع الذى سوف يودع هذا الشيك لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه فتزداد الاحتياطيات النقدية للمصرف التجاري لدى المصرف المركزي (شامية ، 1993 ،) وتحد السيولة المرتفعة لدى المصارف من فاعلية هذه السيولة.

- تعديل نسب السيولة القانونية :

تتمثل هذه النسبة فى ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بمعدل لا يقل عن نسبة مئوية محددة من اجمالى الودائع على شكل اصول سائلة ، وكلما زادت نسبة السيولة القانونية قلت قدرة المصرف على منح الائتمان والعكس صحيح .

- تغير نسبة احتياطي النقد الذاتى :

الاحتياطي النقدي هو نسبة مئوية محددة من اجمالى الودائع يجب على المصرف التجارى ان يحتفظ بها فى حساب المصرف المركزي وذلك لضمان حقوق المودعين والمساهمين فى حالة تعرض المصرف للفشل .

والاحتياطي النقدي له علاقة عكسية مع قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالى فان فرض نسبة الاحتياطي النقدي وتعديلاتها يمكن ان يستخدم وسيلة لتوجيه الائتمان .

3- الإقناع الأدبي :

تلجأ المصارف إلى أسلوب الإقناع الأدبي فى توجيه الائتمان من خلال تشجيع المصارف فى التعاون معها فى تنفيذ السياسة الائتمانية ويأخذ الإقناع الادبى عدة صيغ فقد يقوم المصرف المركزي باسدا النصح والإرشاد ومحاولة إقناع المصارف التجارية بعدم التوسع فى الائتمان .

الرقابة الائتمانية على مستوى المصرف نفسه :

تنقسم الرقابة الائتمانية على مستوى المصرف نفسه الى قسمين رئيسين :

1- الرقابة السابقة على النشاط المصرفى :

تهدف هذه الرقابة الى تحقيق اكبر عائد بالإضافة الى تقليل المخاطر المتعلقة بنقص السيولة ، وتتوقف قدرة المصرف على تحقيق الربحية على قدرته على اختيار اقل مصادر التمويل تكلفة وقدرته على اختيار مجالات الاستثمار التى تحقق اعلى عائد ممكن بضمان مناسب ، اما الرقابة السابقة على السيولة فيقصد بها إدارة التدفقات النقدية والتنبؤ مسبقا بإحجامها للوصول مبكرا الى احتمالات حدوث عجز او فائض فى صافى هذه التدفقات النقدية ومن ثم اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهتها .

ومن اكثر الأدوات استخداما فى الرقابة السابقة على أنشطة المصرف ما يسمى بنموذج حدود الرقابة الذى وضعه M.Miller وزميلة (miller &dorg 1996) ،حيث ينص النموذج على وجود ثلاثة مستويات لرصيد النقدية كما فى الشكل التالى :

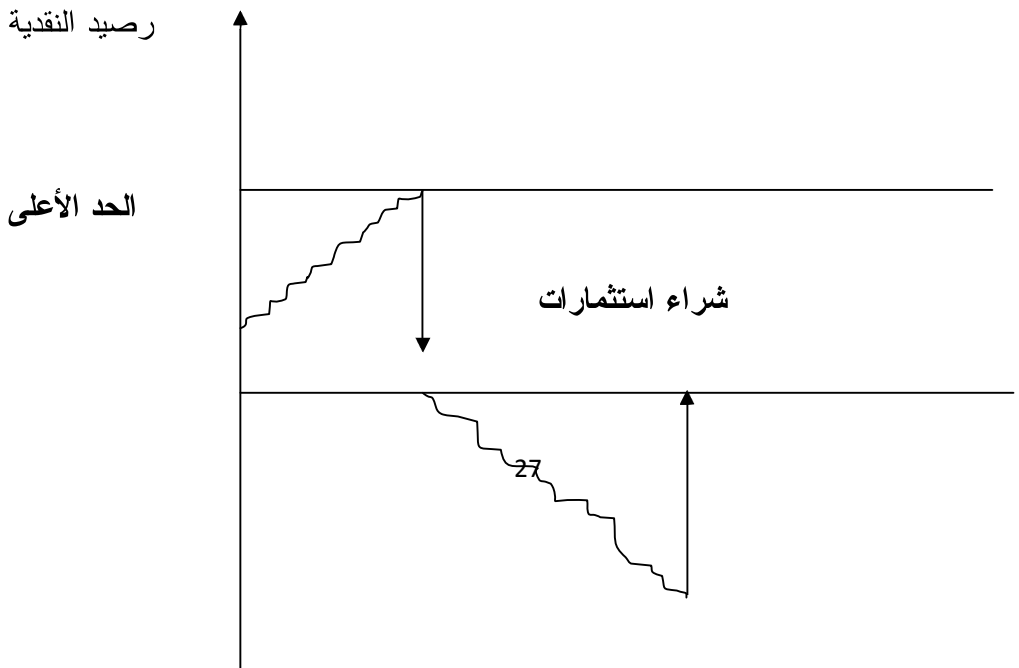

نقطة الرجوع

(الحجم الأمثل للنقد الجاهز)

بيع استثمارات

الحد الأدنى

الزمن

صفـــــــــــــر

الشكل (1) حدود الرقابة

فعندما يصل رصيد النقدية الى الحد الأعلى يقوم المصرف بشراء استثمارات قصيرة الاجل حتى يعود الرصيد الى نقطة الرجوع التى تمثل الحجم الامثل لرصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به ، وعندما يصل الرصيد النقدي الى الحد الادنى يقوم المصرف ببيع جزء مـــن اســـتثماراته يعيد الرصيد الى نقطة الرجوع ، وانه من الضرورى وجود حد ادنى لرصيد النقدية حيث يعد بمثابة رصيد الامان للمصرف ولا تستطيع ان تنتظر حتى يصل رصيد النقدية الـــى الـــصفر ومن ثم تقوم ببيع الاوراق المالية ويمكن احتساب الحد الاعلى لرصيد النقدية اذا عرفت قيمـــة نقطة الرجوع ورصيد الامان (الحد الادنى) من خلال المعادلة التالية : **الحد الاعلى لرصـــيد النقدية = (3 X نقطة الرجوع) – (2 X رصيد الامان).**

2- الرقابة اللاحقة على نشاطات المصرف :

تتضمن هذه الرقابة استخدام العديد من الادوات لتقييم مدى تحقيق الاهداف الموضوعة مـــن جانب المصرف ومن اهم هذه الادوات :

- تحليل الميزانية العمومية للمصرف من خلال اما التحليل الراسي (دراسة العلاقة بين كل بنـــد من بنود الأصول فى الميزانية العمومية الى مجموع الاصول ودراسة العلاقة بين كل بند مـــن بنود الخصوم وحقوق الملكية الى مجموع الخصوم وحقوق الملكية) واما من خلال التحليـــل الافقى (مقارنة التغيرات التى تحدث فى بنود الميزانية العمومية فى تاريخين مختلفين) .

- تحليل بيان الدخل ويتم من خلال إحدى وسيلتين اما التحليل الرأسي (إيجاد نسبة كل بند من بنود قائمة الدخل الى مجموع الإيرادات) واما التحليل الافقى (تحليل التغير فى كل بند فى تاريخين متتالين) .
- قائمة المصادر والاستخدامات وتبين كيفية حصول المصرف على الموارد المالية وكيفية استخدامها .
- النسب المالية وتعد من اهم الادوات المستخدمة فى التحليل المالى للمصارف التجارية فهي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وربحيته بالإضافة الى ملاءة راس المال ودرجة توظيف الأموال المتاحة .

النتائج والتوصيات

اولا" : النتائج

يمثل موضوع إدارة مخاطر الائتمان المصرفى مكانة خاصة لدى المؤسسات المالية والمصرفية خاصة فى الآونة الأخيرة وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية التى أدت الى انهيار العديد من اكبر المؤسسات المالية العالمية نتيجة لعمليات الاحتيال وضعف الرقابة وتزعزع ثقة المتعاملين فى المؤسسات المالية والمصرفية مما أدى الى إلحاق الضرر بالمساهمين والمقترضين وبالاقتصاد العالمي كله ، ومن أهم نتائج هذه الدراسة :-

1- يعتبر موضوع إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من المواضيع التي تمثل أهمية بالغة فى الآونة الأخيرة لدى جميع القطاعات استجابة للإحداث التي أملتها ظروف الأزمة المالية العالمية الاخيرة خاصة لدى الجهاز المصرفى بعد أن أثبتت جدوى إدارة مخاطر الائتمان المصرفى كوسيلة تساعد أصحاب القرار الائتماني على معرفة ماهية المخاطر الائتمانية وأنوعها وما يتوجب عليهم فعله وتطبيقه من بدائل في السياسات الائتمانية .
2- هناك العديد من الآليات والنماذج والمعاير لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي المطبقة في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية عند اتخاذ القرار الائتماني ومن أهم هذه الطرق 5CS ، 6cs ، 5ps ، Prism، L.A.A.P وتعد الطريقة الرابعة من احدث الطرق وكثرها فاعلية في تقييم الائتمان المصرفي .
3- أن فشل المؤسسات المالية والمصرفية يرجع وبشكل جوهري لعدم تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة في إدارة الائتمان من تخطيط ائتماني وتنظيم ائتماني ورقابة ائتمانية.

ثانيا" التوصيات :

يوصي الباحثان بما يلي :

1- إعطاء التحليل المالى والائتماني أهمية اكبر لدى المؤسسات المالية والمصرفية حيث يجب التركيز على التخطيط الائتماني (سيولة وربحية) وتنظيم الائتمان وكذلك يجب إعطاء الرقابة الائتمانية مكانتها من الاهتمام حيث أن أهمية التحليل المالي فى المنشاة تنبع من حقيقة تحديد قدرة المنشاة على الاقتراض والوفاء بالتزاماتها والحكم على مدى كفاءة إدارة المنشاة والاستفادة من كل ذلك في اتخاذ القرارات الرشيدة .

2- الاهتمام بتدريب موظفي الائتمان على إدارة المخاطر الائتمانية حتى يستطيعوا القيام بإعمالهم بشكل فعال وذلك عن طريق إلحاقهم بالدورات المتخصصة وإشراكهم بالندوات والمؤتمرات المتعلقة بمخاطر الائتمان المصرفي .

3- الاهتمام بعملية تحليل المعلومات و البيانات عن حالة العميل المحتمل لان ذلك سوف يخلق القدرة لدى إدارة الائتمان نحو نضج القرار الائتماني ، وأمام إدارة الائتمان العديد من النماذج والآليات التى تساعدها في تحديد مصدر المخاطر الائتمانية وانواعها .

المراجع

- المراجع العربية

1- د. احمد زهير شامية ، النقود والمصارف ، مؤسسة زهران للنشر والتوزيع ،1993.

2- د.حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، عمان مؤسسة الوراق للنشر ، 2002 .

3- د. حياة شحاتة ، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ، القاهرة ،مطابع الطويجي ، 1995 .

4- د. شريف مصباح ابوكرش ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول ، فلسطين ، كلية التجارة ، 2000 .

5- د. صلاح الدين السيسي، الاسواق المالية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2008 .

6- د. صـــلاح جـــودة ، بورصـــة الاوراق الماليـــة علميـــا وعمليـــا ، الاســـكندرية ، مكتبـــة الاشعاع الوطنية ، 2000

7- د.طـــارق طـــــه ، إدارة البنـــوك فـــي بيئـــة العولمـــة والانترنـــت ، الاســـكندرية ، دار الجمعية الجديدة ،2007 .

8- د. عقيل جاسم عبدا لله ، النقود والبنوك ، عمان ، دار الحامد للنشر1999 .

9- . د. كامل فهمي بشاى ، دور الجهاز المصرفي فـــي التـــوازن المـــالي ، القـــاهرة ، الهيئـــة العامة للكتاب ، 1981.

10-د.محفوظ جودة ، إدارة مخاطر الائتمان ،القاهرة ، الشركة العربية ، 2008 .

11- د.محمد سلطان ، إدارة البنوك ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1989 .

12- د. مصطفى محمد عبده ، أساليب السيطرة على مخاطر الإقراض ، القاهرة جامعـــة عـــين شمس ، 1988 .

13- د.منير هندي ، أدارة البنـــوك التجاريـــة مـــدخل لاتخـــاذ القـــرارات ، المكتـــب العربـــي الحديث ، الاسكندرية ، 1999 .

.

- المراجع الأجنبية

1- Pelfreman, D. and Ford, D. (1994) "Elements of Banking". and2 . plmout H Mac Donald Evam .

2- Higgs, R. C. (1999) "Analysis for Financial Management" 3rd. ed. Home wood: Trwin.

3- Miller, M. and ORR, R. P. (1996) "Model of Demand for Money by Firms" . *Quarterly journal of Economics* pp80.